

استراتيجية لتدعيم الشراكة بين كليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين (كلية التربية بدمياط نموذجاً)

د. / نسرين محمد فوزي الباسل

أستاذ أصول التربية المساعد

بكلية التربية النوعية - جامعة دمياط

تاريخ استلام البحث : ١ / ٢ / ٢٠٢٢م

تاريخ قبول البحث : ١٤ / ٢ / ٢٠٢٢م

البريد الالكتروني للباحث : nesreen.elbael@edu.psu.edu.eg

DOI: JFTP-2202-1192

المخلص

تناول البحث استراتيجية لدعم الشراكة بين كليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين من خلال كلية التربية بدمياط، وجاء البحث متناولاً أربعة مباحث رئيسية على النحو التالي:

المبحث الأول: تناول المشاركة المجتمعية ضرورة لإصلاح التعليم المصري.

المبحث الثاني: وتناول البرامج الأكاديمية التي تقدمها كلية التربية بدمياط لخدمة التعليم بالمحافظة.

المبحث الثالث: جاء متناولاً واقع العلاقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط.

المبحث الرابع: جاء متناولاً الآلية المقترحة لدعم الشراكة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين.

الكلمات المفتاحية:

"استراتيجية - الشراكة - كليات التربية - الأكاديمية المهنية للمعلمين"

ABSTRACT

The research concentrated on a strategy for supporting the partnership between faculties of education and the professional academy for teachers through the faculty of education in Damietta and the research has covered four main investigators as the following :

the first investigator : covered the community partnership as a necessity for egyptian education reform

the second investigator : covered the academic programs offered by the faculty of education in Damietta to serve education in Damietta

the third investigator : covered the reality of relationship between faculty of education and the professional academy for teachers in Damietta

the forth investigator: covered the proposed strategy for supporting the partnership between faculties of education and professional academy for teachers

KEYWORDS:

strategy- partnership- faculties of education- the professional academy for teachers.

المقدمة:

متنوعة هي الازمات التي تواجه التعليم المصرى وتعوق مسيرته، لذا فالآمال تتلاحق والأمنيات تتواصل نحو بناء غدٍ تعليمي أفضل يواكب تطلعات مصر الجديدة بعد ثورتين شعبيتين عظيمتين في يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ ووفق رؤية التطوير المصرية مصر ٢٠٣٠ تلك التطلعات تدعم الرؤية القائلة بأن الدولة تسعى إلى توفير تعليم راق جيد المستوى ومتميز لكل مواطن من أبناء الوطن منذ ميلاده وحتى وفاته. هذه التطلعات تستدعى أن يكون هناك تناغم وتشارك وتفاعل بين مؤسسات التعليم بمصر ، وتلك المؤسسات الأكاديمية المختصة بإعداد المعلمين والمدراء وكافة الكوادر الأخرى ، تناغمًا هادفًا قائمًا على المشاركة والحوار لا الشقاق والخلاف . وصولاً إلى بناء شراكة مجتمعية تعمل على تطور المجتمع، والإسهام في حل مشكلاته عبر تعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والتي لا تجد حوافز أو مكاسب ملموسة تدعم توجهها التطوعي لخدمة التعليم في مصر مما يترتب عليه الاحجام عن التعاون مع المجتمع والعزوف عن معالجة قضاياها .

(محمود وناجي، ٢٠٠٨، ٤٦)

وهذه التطلعات تستدعى أن تكون هناك مشاركة مجتمعية فاعلة في مجال تطوير التعليم في المجتمع المصرى بمشاركة مجتمعية مميزة من مؤسسات المجتمع المدنى على تنوعاتها المختلفة في مجالات إصلاح التعليم المتنوعة من انشاء المدارس وتجديدها وتمويلها، والتعاون مع مؤسسات إعداد المعلمين والأكاديمية المهنية للمعلمين في بناء برامج شراكة هادفة تحقق التوازن المطلوب بين المؤسسات التربوية داخل الوطن الواحد. (حسن، ٢٠٠٦، ص ٢٣٥)

والشراكة المجتمعية في التعليم تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاعين الخاص والأهلي في مواجهة أي مشكلة تعليمية من خلال تفاعل بناء واتصال وتنسيق مستمر؛ للوصول إلى صياغة مقبولة تمثل إطارًا عامًا تُحدد فيه الأهداف والمصالح والمسؤوليات المشتركة بشكل متساوي، سواء في الموارد والأدوار أو في الإعداد والتنفيذ والمتابعة للخطط والبرامج التعليمية. كما أنها تعاون مشترك بين أطراف تربوية وآخرين تجمعهم مصالح مشتركة، ويهدف تحقيق التواصل اللغوي والثقافي والحضاري بين الشركاء من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الوضعيات والمعوقات والمشكلات التي تواجهها هذه الأطراف. كما تعني انفتاح المؤسسة التعليمية أيًا كان مستواها على مؤسسات أخرى تربوية أو غير تربوية يوجد بينهما منافع مشتركة، بما يخدم كل منهما الآخر وبدرجة عالية من الندية، وبما يحقق التوافق والانسجام بينهما. (العصيمي، ٢٠٢٠، ٤٤١)

وتأتي أزمة الثقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين كأحد أهم الأزمات الجديرة بالدراسة سعيًا لتحقيق توافق منشود يحقق الغايات المرجوة من وجود الكليات ذلك الصروح الأكاديمية الذي لا نرى له مردوداً واقعياً، ملموساً في الواقع التعليمي بمصر ، لذلك فإن الجامعات في الدول المتقدمة تلعب أدوراً مهمة في إصلاح المجتمعات والنهوض بها نهوضاً شاملاً على كافة المستويات

والأصعدة بما تمثله تلك الجامعات من ثقل يؤهلها لأن تكون قادرة على دعم مهام البحث العلمي وخدمة الطلاب وتنمية المجتمع.

وفي إطار خدمة المجتمع تلعب الجامعات أدوراً فعالة في تفعيل مبادئ الشراكة المجتمعية للارتقاء والنهوض بالمجتمع نهوضاً شاملاً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، هذا الدعم تسانده كوادر علمية مدربة واعية مدركة لأبعاد تلك المهمة الثقيلة في عالم يئن بالأزمات والتحديات ويحتاج إلى تضافر جهود المخلصين من أبنائه للرقى والنهوض به.

هذا الفهم المشترك يجب أن يضم عديداً من المتخصصين في مجال العمل التطوعي الذين يسعون لتوظيف طاقات المجتمع وأفراده واستثمارها لتوظيف الخدمات والبرامج التي تساعد الإنسان على اشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته أو الوقاية منها وتنمية قدراته بهدف تحسين أحواله الحالية والمستقبلية في إطار قانوني تشريعي على أساس العدالة والتكافل الاجتماعي. (على، ٢٠٠٤، ١٨)

وتدعم كليات التربية المجتمع من خلال جهود خلاقة يمكن لها أن تقوم بها في مجالات التنمية البشرية وإعداد المعلمين والتلاحم مع المجتمع والنهوض بكوادر التعليم والارتقاء به وإصلاحه بما يؤهله لأن يكون فعالاً وخادماً للمجتمع الذي تنتمي إليه تلك الكليات جنباً إلى جنب مع الأدوار الجديدة للأكاديمية المهنية للمعلمين .

هذا الرقى والنهوض يستدعي أن نؤمن بأن " المجتمع الذي يريد أن يطرق باب التنمية الشاملة في حاجة إلى أن تتوفر لديه المعرفة والمهارة والدراسة الفنية والتقنية وكذلك القدرة على التنظيم والإدارة ، وذلك عن طريق الاستثمارات الشاملة سواء كانت استثمارات مادية أو استثمارات في البشر وفي المعرفة وفي البحث العلمي والتكنولوجي " (جوهر، ٢٠٠٨، ٧٣)

وتأتى الشراكة كأحد أهم التوجهات العصرية والتي من خلالها يمكن أن تعيد للمجتمع مكانته وقدرته الفاعلة على الاستثمار التعليمي القائم على تعظيم الاستفادة من مؤسسات إعداد المعلمين وانعكاسات هذه الاستفادة عملياً على مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدعم الأكاديمية المهنية للمعلمين .

إن الاتجاه نحو الشراكة هو توجه أيديولوجي سائد ووصفه ديموقراطية مقترحة في إطارها، تلك الديموقراطية تفترض الاعتراف بحقوق الفرد وتحديدًا بوضوح على شكل حقوق قانونية وضمان احترامها بشكل مؤسسي (أمين، ٢٠١٤، ١٩) ، هذا الشكل المؤسسي يستهدف توفير أو تطوير أو تنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية والكفاءات الخاصة لكل السكان أو جزء منهم في المجتمع للنهوض به. (فهيمى، ٢٠٠٤، ١١٤)

والشراكة المجتمعية هي الإطار الفلسفي الذى يمكنه أن يكون قاعدة انطلاق رسيخة لأى جهد تنموي تربوي منشود، ذلك لأن الشراكة تعد عنصراً مهماً جداً لإصلاح مسيرة التعليم في المجتمعات وذلك

بتفعيلها بين كافة مؤسسات المجتمع الأهلية والحكومية لإحداث تحسين في جودة العملية التعليمية. (صبري، ٢٠١١، ٥)

هذه المشاركة التي تعكس التزامات الناس التي يجرى التعبير عنها من خلال مؤسساتهم، هذه المؤسسات التي تهىء لشعوبها المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والتنافسية على نحو يتسق مع فهم عام ومشترك على نطاق واسع لمعنى الخير المشترك والتي تتجلى في أروع صورها بين كليات التربية في كل ربوع مصر والأكاديمية المهنية للمعلمين .

تلك المشاركة تعد السمة الأبرز التي تميز نظام التعليم في المستقبل والذي تتسم بأن تجتهد وتقدم لكل المدارس والمناطق التعليمية برامج تطوعية تخدم الأفراد، تتضمن أنشطة تدعم مهارات الطلاب، وتقدم الخدمة التربوية للإداريين، وتدعم مساهمة أولياء الأمور في العملية التعليمية، والمشاركة الهادفة مع المؤسسات المجتمعية الأخرى كالأسرة وجماعة الأصدقاء والمؤسسة الصحية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والفنية والسياسية وغيرها من المؤسسات الأخرى التي هي جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان. (ديفيز، ٢٠٠٠، ٨٣: ٨١)

ولذلك تعكس المشاركة المجتمعية رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفاعلة في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية والمدرسة الجيدة هي المدرسة التي تبني علاقات جيدة مع المجتمع وتسهم في تحقيق الأهداف التالية: (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣، م ١)

١. تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.

٢. تحمّل مسئولية مساعدة المدرسة على تحسين جودة المنتج التعليمي.

٣. تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات.

٤. خلق شعور عام بأن المدارس تؤدي المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع ومن ثم الرغبة في الدفاع عن النظام المدرسي.

٥. توفير الدعم المادي للمدارس في صورته المختلفة.

إن هذا الإقرار من وزارة التعليم عبر وثيقة المعايير القومية يعد أساساً راسخاً تنطلق من خلاله كليات التربية لتدعيم الشراكة مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر.

وتعد كلية التربية بدمياط والتي أنشأت عام ١٩٧٦ كأحد العلامات البارزة والفارقة في تاريخ التعليم بدمياط وذلك بما قدمته تلك الكلية للمجتمع الدميّاطي من خلال إعداد المعلمين في كافة التخصصات، وتأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي والمساهمة في برامج تدريب المعلمين والمدراء وغيرهم، والإسهام في برامج محو الأمية وتعليم الكبار وخدمة البيئة وتنمية المجتمع، ولا زالت الكلية قادرة على أن تتواصل مع المجتمع إفادة واستفادة لو صدقت النوايا وكان العمل خالصاً لوجه الله تعالى ثم لإصلاح المجتمع والنهوض به.

وفي هذا البحث يتم عرض رؤى متنوعة من الشراكة بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين فيما يخص تفعيل التعاون المثمر بينهما فيما هو ممكن ومتاح وبما لا يخالف اللوائح والقوانين المنظمة للتعليم في مصر في إطار من الشراكة الحقة القائمة على التعاون الحتمي والذي يجب أن يكون بين ميدان العمل الفعلي الذي تمثله الأكاديمية المهنية للمعلمين وميدان الإعداد الأكاديمي والتربوي والثقافي والذي تمثله كلية التربية في إطار يحفظ لكل منهما دوره الفعال في إصلاح التعليم قبل الجامعي.

مشكلة البحث:

في إطار تعاقب الأجيال وإلغاء التكليف عام ١٩٩٧ لخريجي كليات التربية، وتعرض تلك الكلية كغيرها من الكليات المناظرة الأخرى بالجامعات المصرية لمؤامرات الإقصاء والتهميش، بل الأخطر من ذلك بروز الدعاوي التي تنادي بإغلاق كليات التربية على مستوى الجمهورية لعدم جدواها ولكونها تمثل عبئاً على كاهل الدولة بثقلها بميزانيات ضخمة دون عائد يذكر .. وارتكب أكبر خطأ في حق التعليم المصري ألا وهو تكليف غير التربويين بمهام التدريس والذي ترتب عليه تدمير منظومة التعليم المصري وإعداد أجيال من الطلاب غير قادرة على أن تتفاعل مع نفسها أو مجتمعها أو العالم المحيط ومن ثم غدا نظام التعليم المصري من أسوأ الأنظمة التعليمية العربية من حيث جودة الأداء.

إن التعليم والعمل عنصران متلازمان، ولا بد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانيات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل، وهدر الطاقات الشبابية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل، ولذلك فإن المواءمة بين مخرجات سوق العمل ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية بحيث تكون هناك رؤية واضحة عند المخططين للاحتياجات المستقبلية تمكن مؤسسات التعليم من إعادة هيكلة الخطط والبرامج التعليمية وفقاً للمنظور المستقبلي للدولة. (صبري، ٢٠١١، ٦)

تلك المواءمة تستدعي أن نعيد النظر في برامج التعليم الجامعي ومدى قدرتها على التوافق مع احتياجات سوق العمل، وهذا التوافق يستدعي في أعلى درجاته أن تكون هناك مشاركة هادفة بين المجتمع والجامعة وكل الكيانات التربوية الجديدة والمستحدثة ومنها الأكاديمية المهنية للمعلمين وفروعها بكل محافظات مصر وأن ينطلق التعليم في رحاب احتياجات المجتمع وتطلعاته وهذا هو جوهر المشاركة المجتمعية الفاعلة والتي يسعى البحث الحالي إلى سبر أغوارها والتعاطي المثمر معها.

والشراكة المنشودة في هذا البحث هي شراكة تسعى إلى علاج الواقع التعليمي المعاصر الذي يتشقق بأزمات تعوق تحقيق هذه الشراكة الفعالة أهمها طغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي في التدريس، وغياب آليات التواصل الفعال بين مؤسسات التعليم والقطاعات الأخرى في المجتمع وأهمها الجامعات، وفقدان الثقة بين مؤسسات التعليم قبل الجامعي، وضعف قدرة الدول على اتخاذ قرار تعليمي

سليم مدروس ممنهج يعتمد الشراكة أساساً له، والاعتماد على الحلول المسكنة المؤقتة التي لا تحقق الإصلاح المنشود. (صالح، ٢٠٠٨، ص ١١)

واتجاه البحث للشراكة المجتمعية يتدرج تحت مسمى الإسهامات المؤسسية ، ويقصد بها تلك الإسهامات التي يقوم بها فاعلو الخير من أجل دعم وتمويل أو إنشاء مؤسسات تقدم خدمات عاجلة في شتى المجالات، وكذلك تتدرج تحت مسمى "المساعدات الفنية" وتشمل ما يتطوع به فاعلو الخير من خبرات واستشارات ومشاركات يقدمونها دون أجر مادي. (غانم، ٢٠١٣، ٢٦٩)

والشراكة هنا لا تعنى السيطرة والاستحواذ على أدوار المؤسسات الأخرى بل تعنى القيام بدور الوسيط القادر على دعم المشاركة الهادفة بين كافة مؤسسات الدولة وما يعنى به هذا البحث هو دعم العلاقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين وإزالة الهوة الرهيبة بينهما والقائمة على عدم الثقة المتبادلة، فكان لابد من وجود وسيط نزيه يدعم علاقة الشراكة ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون المستمر بين كلية التربية وتلك الأكاديمية وفروعها في كل محافظات مصر .

ولعل اللجوء للشراكة المجتمعية يرجع إلى:

- أن الشراكة المجتمعية أحد المحاور الرئيسية للتنمية المجتمعية والاقتصادية لأي مجتمع يسعى إلى تمكين وتكوين خبرات مؤهلة داخل المجتمع من خلال التعاون المشترك بين الجامعة والمجتمع في الرؤية والأهداف والمنفعة المتبادلة بينهما.

- تأكيد الاتجاهات العالمية المعاصرة على الآثار الإيجابية للشراكة بين الجامعات والمجتمع، وأنها تعمل على تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، والقدرة على تقبل وجهات النظر، ومهارات صنع القرار، واستراتيجيات العمل الجماعي، وزيادة تفاعل الطلاب مع مجتمعاتهم. (جليسة، ٢٠٢١، ٣٤٩)

هذه الشراكة التي يسعى المجتمع إليها بحثاً عن أهداف تربوية تنموية متنوعة تتمثل كما أشار "الوباري ٢٠٠٣" إلى ما يلي:

- مشاركة الجهات أهلية ورسمية لتلبية حاجات المجتمع.
- الإيمان العميق بأهمية العمل التطوعي وخدمة المجتمع.
- عدم التفكير في الحصول على مقابل مادي.
- رجاء الثواب والخير من الله تبارك وتعالى.
- العمل مع الآخرين ضمن إطار الفريق الواحد.
- الإلمام بأسس ومبادئ العمل التطوعي .
- تخصيص الوقت الكافي لممارسة العمل التطوعي.

وكذلك يرى "الجوهري، ١٩٩٧" أن للمشاركة المجتمعية دورها في التعليم والذي يتمثل في تحقيق الآتي:

- ١- المشاركة هي مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية لا تتم دون مشاركة مجتمعية فاعلة في التعليم.
 - ٢- يتعلم المواطنون من خلال المشاركة في التعليم كيف يحلون مشاكلهم التعليمية.
 - ٣- يؤدي اشتراك المجتمع في قضايا التعليم إلى مساندة الجهود الحكومية التي تبذل للارتقاء به.
 - ٤- يعتبر المواطنون في المجتمع المحلي في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.
 - ٥- مشاكل التعليم أصبحت كثيرة جداً مما يصعب اكتشافها من قبل المهنيين فقط.
 - ٦- تزيد عمليات المشاركة المجتمعية من الوعي الاجتماعي للشعب.
 - ٧- تمكن المشاركة المجتمعية المواطنين من القيام بأدوار الرقابة والضبط وهي أدوار مساندة للدولة ومدعمة لها.
 - ٨- تعود المشاركة المجتمعية المواطنين الحفاظ على المال العام وصيانتها.
 - ٩- تجعل المشاركة المجتمعية المواطنين أكثر إدراكاً لحجم مشاكل مجتمعهم والإمكانات المتاحة لحلها.
 - ١٠- تفتح مشاركة المواطنين في مجال التعليم باباً للتعاون البناء بين المواطنين والدولة في إطار من الشراكة الهادفة الداعمة للتوجهات المستقبلية للدولة.
- كما يرى (الكسادي وسليم ٢٠١٢) أن المشاركة المجتمعية يمكن أن تؤدي عديداً من الوظائف لخدمة المجتمع أهمها تنمية معدلات المشاركة في تنمية المجتمع، واكتشاف قيادات جديدة في مجال العمل الاجتماعي، وحماية المجتمع من المشكلات التي تهدد أمنه واستقراره، والتعاون المثمر في المؤسسات الحكومية لخدمة المجتمع. (الكسادي، سليم، ٢٠١٢، ٥٣)
- هذا الاهتمام بالمشاركة المجتمعية لا يجب أن يكون جهداً شاقاً تتحمله وزارة التعليم فقط بل يجب على كل مؤسسات الدولة أن تدعم هذا الاتجاه، ويجب على كليات التربية أن تعد طلابها ومعلمي المستقبل وعلى آليات الشراكة المجتمعية الداعمة والمرسخة للتواصل بين القاعدة الجماهيرية العريضة وكليات التربية في ربوع مصر كلها.
- هذا التوجه يتوافق مع ما أقرته الأمم المتحدة كأساس للتنمية البشرية في مصر والتي أكدت فيه على الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية عامة يمكنها أن تساهم مساهمة فاعلة في مجال التعليم من خلال مساهمات نوعية متطورة. (راجع: مصر، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، ٤٣)
- إن التوجه العالمي نحو تعزيز الشراكة يستدعي تكاتف جهود المؤسسات التربوية المختلفة - النظامية وغير النظامية - في إعداد الإنسان الواعي لمشكلات مجتمعه المدرك لظروفها وأزماتها. (سليم، ٢٠٠٥، ٣١)
- وتمثل أزمة الشراكة المجتمعية أحد أهم الأزمات التي توترق نظامنا التعليمي المصري المعاصر إذ أنها تشير إلى فقدان الثقة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر وتلك هي

الإشكالية الكبيرة والتي يجب أن توضع لها آلية عملية لتفعيلها وذلك هو التوجه الرئيسي لهذا البحث انطلاقاً من كون الشخصية المصرية ملزمة بأن تحقق المفهوم الجديد للتنمية بأن تدعم قيام صناعات برؤوس أموال مصرية خالصة تحقق مفهوم الاستقلال الحضاري الذي تسعى إليه من مدخل العلم وفي ذلك اليوم يوم الاستقلال الحضاري يحق للأمة أن تطلب الاستقلال بقوة المال وبقوة العلم الحقيقي. (عبد الحكيم، ٢٠١٢، ١٨٢-١٨٣)

وتحديداً لمشكلة الدراسة جاءت مجموعة من الدراسات السابقة متناولة الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز التعاون بين مؤسسات إعداد المعلمين وأكاديميات المعلمين منها دراسة Black, (2001) والتي تناولت أنماط المشاركة المجتمعية التي تتم بين المدارس وبين المجتمع ودور كليات إعداد المعلمين في تعزيز ودعم هذه الشراكة ، واتفقت معها دراسة " (Leza, Belzberg, 2006) والتي تناولت التعليم العام في نيويورك وكيف تمكن هذا التعليم من توظيف المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير التعليم وكيف تمكنت المؤسسات التعليمية من التعاطي الجيد مع هذا التوجه العالمي الجديد وفي نفس التوجه جاءت دراسة (Odile, Camilo, 2006) لتؤكد على دور المجتمع المدني في دعم التعليم من خلال الشراكة الهادفة مع مؤسسات إعداد المعلمين ومؤسسات المجتمع التعليمية في إطار تناغمي يحقق جودة التعليم، وأكدت الدراسة على أن المدارس التي تتكفل بها مؤسسات المجتمع المدني أكثر كفاءة من تلك التي تديرها الدولة.

وهنا جاءت دراسة (عماد الدين، ٢٠٠٠) متناولة المدرسة ذات الخدمات المتكاملة والتي استعرض فيها نموذج مدرسة " school Middle Hashaw " في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت على الربط بين المدرسة والمجتمع المحلي في إطار الشراكة ، إذ عقدت المدرسة شراكة فاعلة مع العديد من الهيئات المعنية بالصحة العامة والعقلية والنفسية والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى الهيئات المعنية بمكافحة وعلاج تعاطي المخدرات وإدمان الكحول والتدخين وغيرها من المؤسسات والتنظيمات غير الربحية المعنية بالخدمات الصحية والاجتماعية.

وتناولت دراسة (حسن، ٢٠٠٤)، الشراكة الأبوية في التعليم وأسس التطوع وآليات خدمة المجتمع خدمة قائمة على المشاركة والتواصل الفعال وكيف يمكن لمؤسسات التعليم أن تمد جسوراً من الثقة بينهما وبين أولياء الأمور لضمان جودة التعليم؟

وتناولت (اوتشيدا، سيترون، ماكنزي، ٢٠٠٤) آلية إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين وتناولت الشراكة المجتمعية كأحد مقترحات التوجه نحو مستقبل أرقى للتعليم، وقدمت الدراسة مجموعة من النماذج العالمية للتطوع مرسخة التوجه العام نحو العمل الحر القائم على أساس خدمة الوطن واحترام المقدرات والثوابت.

ودعم الاتجاه السابق دراسة (الدريج، ٢٠٠٥) والتي تناولت الشراكة التربوية وتطبيقاتها في التعليم ، وقدمت مجموعة من النماذج العملية التي تفعل دور الشراكة المجتمعية في خدمة التعليم

ووضحت الأدوار التي من الممكن أن تقوم بها كافة مؤسسات المجتمع لدعم جهود التعليم وكيف يمكن بناء أواصر التعاون بين كليات إعداد المعلمين والمجتمع عامة ومؤسسات التعليم فيه بصفة خاصة.

وتناولت دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٠)، المشاركة المجتمعية في المدارس وتناولت إطار فكري تناول الشراكة مفهومها غاياتها وآلياتها سبل تفعيلها وتوصلت إلى أن الشراكة يجب أن ترسخ كمفهوم مجتمعي ومفهوم تربوي من خلال دعم مؤسسات إعداد المعلمين لهذا التوجه.

وجاءت دراسة (حسين، ٢٠٢٠)، لتؤكد أن الشراكة المجتمعية بالجامعة ليست أحادية الجانب، فهي ليست لمصلحة طرف على حساب طرف آخر، وأنها تختلف عن خدمة المجتمع كواحدة من وظائف الجامعة، وأن معظم الجامعات الأجنبية المرموقة تتخذ من الشراكة المجتمعية هدفاً استراتيجياً؛ يرتبط باستمراريتها عطائها واستدامتها، اجتماعياً، فضلاً عن كونها وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية وتوسعية وتعزيز وظائفها التعليمية، والبحثية، والمجتمعية.

واستهدفت دراسة (عبد النبي، ٢٠٢١)، تقديم تصور تربوي إسلامي لتطوير الشراكة المجتمعية بكلية التربية جامعة الأزهر. حيث لم يعد دور كليات التربية قاصراً على مهام تقليدية كإعداد المعلم ونقل التراث الثقافي فقط بل تجاوز دورها ذلك بكثير ليحتوي على مهام عظيمة وأشمل ترتفع بها من مجرد مراكز تقليدية لإعداد المعلمين إلى مراكز حضارية لبناء الكوادر، ومراكز بحثية متطورة، وتخطيط للمستقبل تخطيطاً علمياً، وتسهم إسهاماً فعالاً في التحولات المجتمعية.

واعتماداً على كل ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل التالي:

كيف يمكن دعم الشراكة بين كليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين من خلال كلية التربية بدمياط نموذجاً ؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما مفهوم الشراكة وما الأسس المحددة لها؟
- ما واقع دور كلية التربية في خدمة الواقع التعليمي بدمياط؟
- ما أهم التحديات التي تعوق تحقيق التعاون المثمر بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط؟
- ما الآليات الاستراتيجية المقترحة لدعم الشراكة بين كليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين من خلال كلية التربية بدمياط نموذجاً ؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- ١- التعرف مفهوم الشراكة وأسس تفعيلها لخدمة التعليم بدمياط.
- ٢- التعرف على البرامج الأكاديمية التي تقدمها كلية التربية بدمياط للنهوض بالواقع التعليمي بها.
- ٣- إبراز واقع العلاقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط.

- ٤- إبراز واقع دور كلية التربية في خدمة الواقع التعليمي بدمياط.
- ٥- إبراز الآلية المقترحة المقترحة لدعم الشراكة بين كليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين من خلال كلية التربية بدمياط نموذجاً

أهمية البحث:

تمكن أهمية الدراسة الحالية في كونها محاولة جادة لدعم أواصر التواصل بين كلية التربية بدمياط بما تمثله من ثقل أكاديمي وفلسفي نظري وبين الواقع التعليمي الممارس بما يحقق أعلى درجات التواصل والاستفادة لضمان إقرار أداء تعليمي فعال يرقى بالمنظومة التعليمية بمحافظه دمياط وتكون تجربة رائدة يحتذى بها في كافة محافظات مصر للتعاون بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط نموذجاً

منهج البحث:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول الواقع ومشكلاته تحليلاً ونقداً وينفذ إلى المستقبل استشرافاً وبحثاً عن الأفضل. (فان دالين، ٢٩٧، ١٩٩٥)

مصطلحات البحث:

• المشاركة المجتمعية (الشراكة):

عرفها "عبد السميع" بأنها: علاقة بين طرفين أو أكثر لهم أهداف مشتركة يتفقون معاً على تحقيقها، لذا فإنها تستند على التعاون وتبادل المنفعة، خاصة عندما لا يستطيع طرف بمفرده تحقيق هذه الأهداف. (عبد السميع، ٢٠٠٦، ١)

ويعرفها حسين بقوله: إنها ارتباط كامل بالمجتمع المدني وجميع منظماته بالتعليم تضمن هذا الارتباط التفاوض والمشاركة والمسئولية في عملية صنع القرار التعليمي والتخطيط المشترك والتنفيذ والمتابعة والمساءلة عن الأداء والتقييم. (حسين، ٢٠٠٧، ٢٢٥)

ويعرفها معهد التخطيط القومي بأنها: طريقة حياة تتخلل كل المجتمع وتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر في حياته. (معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥، ٨٠)

وترى (قنديل، ٢٠٠٥) أن الشراكة Partnership تقدم على أساس علاقة بين طرفين أو أكثر تهدف تحقيق النفع العام وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل.

ويرى البحث أن الشراكة هي عملية تتضمن التعاون والتناغم والتوافق بين مؤسسات التعليم العام بمصر وكافة مؤسسات الدولة الأخرى رسمية كانت أو غير رسمية في إطار يحقق الأهداف المرجوة من التعليم الجيد الذي يرقى وينهض بالأمة.

• تعزيز الثقة:

ويقصد بها إرساء مبادئ التوافق والتكامل والتناغم بين مؤسسات الدولة المختلفة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف العامة، والتوافق على سبل تحقيق هذه الأهداف في إطار من التعاون القائم على إرساء مبادئ الوحدة الوطنية وصيانتها بعيداً عن كل سبل التميز.

ولذا فإن البحث الحالي يسعى إلى تبني مفهوم جديد للشراكة المجتمعية وهو: "التعاون بين مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدمياط ومؤسسة إعداد المعلمين وهي كلية التربية بدعم من مؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى مفهوم عصري جديد للشراكة قائم على توحيد الجهود وبناء أواصر الثقة المفقودة بين مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية تفعيلاً وتدعيماً للنظام التعليمي القائم وصولاً إلى الغايات المنشودة لتحقيق الإصلاح التعليمي المرجو."

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: ويتناول الشراكة الفعالة لدعم التعليم في المجتمع الدمياطي من خلال النهوض بدور كلية التربية بدمياط في خدمة العملية التعليمية بدمياط بالتعاون مع الأكاديمية المهنية للمعلمين.

الحد المكاني: ويتحدد في كلية التربية بدمياط – والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط.

الحد الزمني: ويتمثل في زمن إجراء الدراسة في عام ٢٠٢١

وتناول استطلاع الرأي مفهوم الشراكة من وجهة نظرهم وواقعها وأسس تفعيلها ومتطلبات هذا التفعيل الجيد كنقاط انطلاق رئيسة يعتمد عليها البحث لتدعيم أواصر التعاون بين كلية التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي بمحافظة دمياط.

بنية الدراسة: تتكون الدراسة من أربعة مباحث:

المبحث الأول: المشاركة المجتمعية ضرورة لإصلاح التعليم المصري.

المبحث الثاني: البرامج الأكاديمية التي تقدمها كلية التربية بدمياط لخدمة التعليم بالمحافظة.

المبحث الثالث: واقع العلاقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط.

المبحث الرابع: الآلية المقترحة لدعم الشراكة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين.

المبحث الأول

المشاركة المجتمعية ضرورة لإصلاح التعليم المصري

إن الشراكة المجتمعية التي ننشدها هي شراكة قائمة على تعزيز مفهوم المواطنة، وذلك المفهوم الذي يقف ثابتاً عند التصور التقليدي باعتباره مجموعة من الحقوق والواجبات يتساوى فيه المواطنون وهو مجرد الحق في المشاركة السياسية والمدنية، وإنما توسع ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وضمان الموارد ومظاهر الأمن الضرورية للناس، وأصبح بلوغ حق المواطنة متوقفاً على نشاط المواطنين أنفسهم وممارساتهم وذلك في كل النظام العالمي الجديد أو ما يطلق عليه العولمة. (قنصوة، ٢٠١٤، ٢٩٧: ٢٩٨)

وبالرغم من كل الجهود المبذولة لدعم الشراكة بين مؤسسات التعليم وكليات التربية إلا أن هناك أوجه عديدة من القصور في نظام التعليم يعوق تعزيز هذه الشراكة ويتضح ذلك في جانب كبير منه إلى ضعف الأوضاع المؤسسية الراهنة، ومركزية القرار الإداري، وغياب المشاركة المجتمعية الهادفة القادرة على إحداث التوازن المنشود بين الدولة بمؤسساتها الرسمية على كافة تنوعاتها خدمة لدعم التعليم والنهوض به. (عبد العظيم، ٢٠٠٧، ٥٧)

وآليات الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي يمكن أن تأخذ شكلاً من الآتية: (عبد العظيم، ٢٠٠٧، ٥٩-٦٣)

- الاستشارات: وهي من أهم آليات الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي وهي تأخذ طابعين، طابع رسمي عبر عقود مبرمة بين الكليات وتلك المؤسسات، وطابع غير رسمي يتم بصورة فردية عبر قيادات تتولى تنسيق هذا التعاون في صورة مشروعات تنموية تطويرية تطوعية.
- الحاضن آلية لربط الكليات بالمدارس: ويقصد به أن تكون الكلية حاضنة للمواهب، مدعمة للقدرات مساهمة في تطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي، وتبنى مشروعات الإبداع وتبنى الطاقات الخلاقة الواعدة، والتأكيد على دعم سوق العمل بأحسن الكفاءات الموجودة.
- تبنى نموذج المدرسة المنتجة: عبر بروتوكولات تعاونية تشاركية بين الكليات والمدارس من خلال دعم الكليات لمشروعات وأنشطة متنوعة داخل هذه المدارس في إطار التكافل الاجتماعي بين الطلاب يحول المدرسة في صورة من صورها إلى وحدة إنتاجية مميزة.
- الطلاب المتطوعون: وأخذ هذا النمط صورة من صور التكافل الاجتماعي حيث يقوم الطلاب بأنشطة التطوع داخل مؤسسات التعليم قبل الجامعي وتعد هذه المشاركة من أقوى الروابط الوجدانية التي تربط بين الكليات ومؤسسات التعليم قبل الجامعي.
- المجتمع في الفصل: وهذا الشكل من أشكال المشاركة يعتمد على دعم المبادرات التي تؤمن بتطوير المناهج الدراسية دعماً لحاجة المجتمع ومتطلباته وترجمة ذلك إلى أنشطة ممارسة تمارس داخل فصول الدراسة.

– البحوث التطبيقية: وتلك البحوث هي أروع ثمار التعاون بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي من أجل التوحد لمواجهة أزمات التعليم.

وتأتى الشراكة التعليمية هنا لإقرار حق المواطنة لأبناء هذا الوطن في الاستفادة من ثمار التعليم، وتعزيز قدرات أبناء الوطن واستثمار الطاقات الخلاقة الواعدة والتي لا تجد يداً تمتد إليها لكونها تعيش في عزلة شديدة بين مجتمع يعمل دون هدف وقطاع مدنى مترهل لا يجد وسيلة لتحقيق الذات أو التوافق مع نفسه ومع القطاعين الآخرين ، ومن ثم كان الاتجاه الحالي لتعزيز الشراكة المجتمعية كمدخل لتعزيز الثقة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي بدمياط انطلاقاً من أمرين الأول: الحق المقدس لأبناء الوطن في مشاركة هادفة وفاعلة إقراراً لمبادئ المواطنة والثاني: القناعة بأن العقد الحالي والألفية الجديدة يجب أن تفعل المشاركة المجتمعية كأحد أهم الدعام التي يعتمد عليها لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع المصري، ولذلك فإن الدراسة الحالية تستعرض رؤية ورسالة الشراكة فيما يلي:

١. الرؤية Vision:

تعزز المشاركة المجتمعية من خلال فكر يؤمن بمجتمع المعرفة، وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد مجتمعياً في المشاركة الفعالة في جهود إصلاح التعليم وزيادة فاعلية العملية التعليمية عموماً.

شراكة تؤمن بمفهوم التعليم مسئولية الجميع، وتشجع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة، ويربط التعليم بسوق العمل ويوسع قاعدة مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة في إعداد الخطوط العريضة للمناهج. (الشرعي، ٢٠٠٧، ٢٨)

ولذلك فإن الأمل معقود على مؤسسات التربية والتعليم لترتفع بأولوية قيمة العلم والمعرفة في ثقافتها وتسهل التعلم للعاملين بها على المستوى الفردي والجماعي حتى يرقى أدواهم إلى مستوى قدراتهم وينعكس ذلك على سرعة العمليات وجودة المنتجات والخدمات وإعداد القيادات. (ابراهيم، ٢٠٠١، ١٤٩)

وسعيًا لدعم الشراكة أقرت وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٢ الشراكة المجتمعية كأحد محاور إصلاح التعليم من خلال الأكاديمية المهنية للمعلمين لتحقيق الأهداف التالية: (جوهر، ٢٠١٢، ٤٧)

- تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
- تحمل مسئولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليمي.
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم وتقدير حجم الانجازات والنجاحات.
- خلق شعور عام بأن المدارس تؤدي المهمة المنوطة بها لخدمة المجتمع.
- توفير الدعم المادي للمدارس في صوره المختلفة.

وعلى ذلك فإن الشراكة المجتمعية في ميدان التعليم بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين

تعني:

"تلك العملية التي تتواصل من خلالها مؤسسات المجتمع التعليمية مع الأكاديمية المهنية للمعلمين في إطار من التواصل الفعال للارتقاء بالعملية التعليمية ودعم دورها في خدمة المجتمع..". وهذه الشراكة لا بد أن تعتمد على معايير محددة ومقتنة هذه المعايير يجب أن تتسم بالكفاءة والمصادقية وواقعية التنفيذ، وأن تكون هذه المشاركة متفاعلة مع ثقافة الدولة ومعبرة عنها ونابعة منها.

وإن هذه الشراكة المجتمعية تستلزم وضع رؤية وآلية تقوم على قواعد من الفهم المشترك بين كافة القطاعات ومما يؤدي إلى تحقيق التأثير الإيجابي وهي عملية تستند إلى مرجعيات تشريعية وقانونية. "مملكة البحرين - الشراكة المجتمعية - وزارة التنمية الاجتماعية متوفر على: 11/3/2014 www.social.gov.ph"

تلك الشراكة في التعليم قادرة على أن تحقق التوازن بين تجاذبات قوية في المجتمع بين رأس المال وسطوته من جهة وبين قيم العدالة والحرية والمساواة من جهة أخرى، هذا التوازن المنشود يحقق الأمن والاستقرار في المجتمع ويخلق نظاماً تعليمياً جديداً لصالح الناس والمجتمع والقيم السامية ولصالح الوطن دعماً وتعزيزاً لطاقاته وقدراته وهنا وجه الاتفاق بين كليات التربية وبين الأكاديمية المهنية للمعلمين. (الجورشي، ٢٠١٢، ٥٤)

والشراكة كمفهوم لم يأت في الإسلام فقط بل تناولته المسيحية واليهودية جنباً إلى جنب مع الإسلام لا ذكراً لاختلاف الأديان إنما تركيزاً على قيم واحدة تحت على العدالة والمشاركة والبذل والعطاء والتطوع والمشاركة الفعالة في خدمة المجتمع والنهوض به. (عناية، ٢٠١٢، ٩٦)

هذه المرجعيات هي المنوط بها بناء جسور من الثقة بين ثلاثية الوطن ومؤسسات إعداد المعلمين ومؤسسات التعليم قبل الجامعي ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في هذا الميدان.

هذه الثلاثية يمكن أن تستفيد من جهود الشراكة في تعزيز فرص الشراكة في التعليم من خلال:

(محروس، ٢٠٠٥، ٥٢٢)

– البرامج الإعلامية والأدبية والدينية والدينية الموجهة للناشئة

– البرمجيات التعليمية المترجمة وغير المترجمة الموجهة للطلاب .

– طباعة الكتب والبرمجيات المساندة للعملية التعليمية .

– نظافة وصيانة المدارس .

– الأنشطة التعليمية الإعلامية في المؤسسات التعليمية.

– بناء المشاريع المبتكرة للنهوض بالتعليم في إطار الشراكة.

هذه المشاريع تناسب العصر الحالي عصر الحداثة ذلك العصر الذى يتسم بإضافة قيمة عملية جوهرية على وضعية الإنسان في المجتمع من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية فهو صاحب الإرادة الحرة ، والفاعلية في المجتمع والساسة والاقتصاد بل وفى مسار التاريخ. (الخشت، ٢٧ ، ٢٠١٤)

والإنسان وحده هو القادر على ذلك من خلال التفاعل الجيد مع مؤسسات التربية وحسن إعداد المعلمين وتفعيل الشراكة المجتمعية كأساس للنهوض بالتعليم.

من هذا المنطلق كان البحث الحالي داعماً للتوجه نحو دعم الشراكة المفقودة بين الأكاديمية المهنية للمعلمين وكليات إعداد المعلمين بمساهمة وسطاء لتقريب الفجوة بينهما وبناء جسور من الثقة بينهما.

وهذه المبادرة واستمرارها يقتضى الاهتمام بالمشاركة المجتمعية لقوى المجتمع المدني وبصفة خاصة الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية. (عبد المطلب، ٢٠١٠، ١٢٩)

٢. الرسالة Mission:

الشراكة بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط.
تتمثل الرسالة فيما يلي:

- ١- تحسين جودة المنتج التعليمي.
- ٢- تحقيق التواصل الفعال بين مؤسسات الدولة المتنوعة ومؤسسات التعليم الرسمية.
- ٣- تعزيز الشعور بالملكية Ownership بالتعاون المثمر يدعم مبادئ الانتماء للوطن والشعور العام بأن هذا الوطن ملك لنا جميعاً.
- ٤- تبادل الأفكار والخبرات بين المدارس والمؤسسات الأخرى بما يساهم في دعم الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم.
- ٥- تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة في إدارة التعليم سواء كان ذلك على (المستوى الداخلي للنظام التعليمي) ويعني بالتعاون لإنجاز وتحقيق الأهداف التعليمية وغيرها أو على (المستوى الخارجي للنظام التعليمي) ويعني بإقامة جسور من التعاون الفعال مع مؤسسات المجتمع وأفراده فالتعليم يهم جميع فئات المجتمع.
- ٦- تقليل السلبيات التي يعاني منها التعليم وبخاصة تلك الناجمة عن اتباع أسلوب المركزية الشديدة في إدارته والتي يصاحبها تحويل الإدارة المدرسية إلى مجرد أداة للتنفيذ والتصديق.
- ٧- توقع المزيد من المشاركة في التخطيط للعملية التعليمية ورسم سياستها وصياغة أهدافها المرحلية وبناء المناهج المحققة لهذه الأهداف بجانب إثراء وتنوع أشكال المشاركة المجتمعية في المزيد من عمليات التقويم والمتابعة المستمرة والمنظمة بما يكفل تجويد العملية التعليمية والحد من سلبياتها وبالتالي زيادة فعاليتها.

٨- تنمية الوعي الإداري والسياسي لأطراف المشاركة وتعميق أهمية العمل الجماعي خاصة بين المدرسة بجميع عناصرها البشرية وغير البشرية والمؤسسات والمنظمات الأخرى لاسيما كليات التربية. هذه الرسالة هي سبيلنا للتنمية الجادة، فلا تتحقق التنمية الجادة إلا إذا تحرر الناس من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم التي تكفل لهم فرص العمل اللائق وهي في نفس الوقت تنمية معتمدة على الذات، تعنى في المقام الأول الاعتماد على القوى البشرية وعلى المدخرات المحلية والارتقاء بالبشر من خلال الأمية والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وزيادة الإنتاجية. (الضام، ٢٠١٤، ١٨)

أسس تدعيم المشاركة الفعالة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط لتحقيق الأهداف المنشودة:

إن الحديث عن الشراكة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين حديث يعبر عن تناغم يجب أن يكون راسخاً ومستقراً في ذهن متخذ القرار التربوي إذ تعنى الشراكة بتحقيق تعليم جيد يحقق الغايات المنشودة منه ويدعم أواصر التعاون بين المؤسسات التي تعد المعلمين وبين المؤسسات التي من خلالها يمارس المعلمون مهام المهنة.

إن النظم التعليمية المعاصرة تسعى لتحقيق أفضل أداء للمعلم والنظم التعليمية عامة، واستخدام هذه النظم لوضع منهاج شامل لإدارة المعلمين والتخطيط لتنمية قدراتهم المهنية.

ولذلك نرى أن الاتجاهات الرئيسة لإعداد المعلمين اتجهت إلى إعادة تأسيس رؤية وطنية جديدة لإعداد المعلمين، وأهداف تعليمية جديدة، وإعادة هيكلة النظم التعليمية على مختلف المستويات وتناول التعلم بشكل أكثر تخصصية. (شينج، ٢٠٠٩، ١٢)

وتأتى الشراكة المجتمعية كمدخل مهم من مداخل تعزيز الإعداد المنشود للمعلمين داخل مؤسسات الإعداد، هذه الشراكة تفعل من خلال منظومة ثلاثية الأبعاد يلعب فيها المجتمع دور الراعي والداعم والدافع من خلال تمويل المبادرات الجديدة التي تعيد بناء الثقة بين مؤسسات إعداد المعلمين ومؤسسات عمل المعلمين تفعيلاً للشراكة وبحثاً عن واقع تعليمي جيد نتمناه جميعاً ويعد أساساً راسخاً لتعاون مثمر وفعال بين كليات التربية في مصر والأكاديمية المهنية للمعلمين واعتماداً على ما سبق تتمثل أهم أسس التعاون بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين فى:

- العمل على دعم الطلاب علمياً وثقافياً وأخلاقياً ومالياً من خلال آليات متفق عليها.
- الإسهام الفعال فى تنمية المجتمع والنهوض به.
- كسب ثقة المجتمع فى نظامه التعليمى الداعم للقيم والمرسخ للتوجهات الانسانية الواحدة الداعمة للتميز والرقى.
- تأصيل روح التواصل بين المؤسسات التربوية فى الوطن عامة .

- تدعيم روابط التواصل بين المؤسسات التربوية في الوطن عامة
 - تقنين العمل التطوعي في مجال التعليم وإرساء أسس الشراكة المجتمعية الفعالة.
 - تبنى مشاريع مشتركة تحقق الغايات المنشودة مستقبلاً.
 - التعاون جنباً إلى جنب مع الدولة واحترام مبادئها ولوائحها المنظمة للتعليم.
 - مواكبة التحديات العالمية والانفتاح المحسوب على الآخرين.
 - تعزيز الثقة المتبادلة بين مؤسسات الدولة الواحدة دعماً للعمل المشترك البناء النافع للوطن.
- (أبو الوفا، ٢٠١٢، ١٨٢)
- وسعيًا نحو تدعيم أسس ومبادئ الشراكة بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين تم الرجوع إلى نموذج التحليل الرباعي SWOT والذي يشمل:
- أولاً: نقاط القوة Strengths وتتمثل في:
- الخبرات الأكاديمية المميزة التي تمتلكها كلية التربية وكوادرها.
 - الخبرات التربوية الميدانية التي تمتلكها الأكاديمية المهنية للمعلمين.
 - الرغبة المشتركة لدى كليهما في التعاون المثمر البناء.
 - التناغم الحالي في الدراسات العليا بأنواعها بكلية التربية بدمياط والتحاق كثير من المعلمين بها مما يمهّد الطريق لتفعيل هذه الشراكة.
- ثانياً: نقاط الضعف Weaknesses وتتمثل في:
- الواقع الراهن الذي يؤكد ضعف التواصل الفعلي بين الكلية والأكاديمية المهنية للمعلمين فيما يتعلق بالتنسيق العام للإفادة من خبرات الكلية واقتصاره على مجرد التنسيق في مجال التدريس الطلابي وإن شابه كثير من العقبات.
 - غياب المشروعات المشتركة.
 - العزلة النفسية بين كلا الجانبين والاتجاه نحو الذات فقط دون الاهتمام بمبادئ الشراكة الهادفة.
 - ضعف قدرة كلية التربية على تسويق منتجها التربوي.
- ثالثاً: الفرص المتاحة Opportunities وتكمن في:
- الإرادة السياسية الجديدة الداعمة للمبادرات الإبداعية.
 - الإدارة التربوية الجديدة للتعليم المصري الداعمة لتفعيل مبادئ الشراكة.
 - الاعتمادات المالية الحكومية المرسخة للتوجهات الإصلاحية في التعليم خاصة فيما يتعلق بالشراكة المجتمعية.
 - رغبة المجتمع المدني بكل تنوعاته في المساهمة الفاعلة في إصلاح وتطوير التعليم من خلال تعاون مثمر وفعال بين كليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين .

رابعاً: التهديدات Threats وتتمثل في:

- الإرهاب الأسود الذي يضرب مصر.
- الفكر الطائفي المتشدد الذي بدأ يغزو المجتمع المصري وخاصة التعليمي.
- الانتقادات الموجهة للتعليم والعملية التعليمية من كافة طوائف المجتمع.
- تنامي تيار العولمة بكل تداعياتها المؤثرة سلباً على هوية الوطن وتدمير نظامه التعليمي.
- ومن هنا أصبح الاهتمام بدور كليات التربية والتعاون الخلاق بينهما وبين المؤسسات التعليمية بالوطن وبمشاركة المجتمع المدني نوعاً من أنواع المسؤولية الاجتماعية .
- إذ بدأ مصطلح Social Responsibility ينتشر في دول العالم ، إذ يعبر عن تحمل المنشأة مسؤوليتها تجاه تأثيرات أنشطتها وقراراتها على المجتمع والبيئة بالمساهمة في التنمية المستدامة. (الحري، ٢٠١١) متوفر على www.aleqt.com
- وسلاحها في ذلك هو الشراكة المجتمعية بين كليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين التي تهدف إلى تحقيق الأهداف والغايات السابقة ، ولذا فإن المشاركة المجتمعية المنشودة هنا تعد تطبيقاً وممارسة فعلية للمسؤولية الاجتماعية التي يحس بها الأفراد والجماعات نحو المجتمع الذي ينتمون إليه. (النبوي، ٢٠١١ ، ١١٠)
- ومن ثم فإن كليات التربية مطالبة بأن تكسر حواجز الصمت وأن تمد يدها للأكاديمية المهنية للمعلمين تعاوناً وتواصلاً وتكاملاً لا عداءً وصراعاً وافتراقاً.
- وعليه فلن يتم التغيير إلا بالعلم المفيد والمهارة البناءة والاتجاهات السليمة والقيم الرفيعة، والقدرة العقلية الخلاقة من أجل رفع مستوى الأفراد وتحسين وجود حياته، وزيادة رصيده وفاعلية حياته. (على، حسن، ١٩٨٢ ، ٢٥٦)
- وهذا الدور المزدوج لكليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين يجب أن تشارك فيه مؤسسات المجتمع غير الحكومية والتي تعاني للأسف واقع التهميش المتعمد لغياب الاشراف الإداري ، وضعف تقنين المشاركة وتعقد الإجراءات الإدارية وغياب التشريعات الحكومية والافتقار إلى التكامل المؤسسي.
- (عبد الجبار، ٢٠٠٨) متاح على <http://www.yemennic.info>
- فنحن هنا بحاجة ماسة إلى بناء آلية احتواء تدعم هذه الشراكة وتعيد لمؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية والتطوعية القدرة على التماذج والتناغم من أجل الوطن.
- ولضمان تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين بالمجتمع الديمقراطي فإن هناك أسس ومبادئ لتحقيق النجاح الفعال وهي كما أشارت إليها دراسات (عثمان ١٩٧٩ ، صادق ٢٠٠٣ ، والشخبي ٢٠٠٤ ، جوهر ٢٠١٢) تتمثل في:
- الإيمان بأن إصلاح التعليم يحتاج إلى تضافر كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية.
- نجاح المنظومة التعليمية في تحديد الرؤية والأهداف وآليات التنفيذ.

- احترام المسئول في إدارة نظام التعليم المصري لرؤية شركائه في صناعة القرار وتقديره لهم خاصة خبراء التربية وتعديل القوانين واللوائح التي تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية بين المجتمع وكلية التربية.
 - التحلي بأكبر قدر من المرونة في القوانين واللوائح والنظم.
 - وضع الآليات النظرية موضع التطبيق والتنفيذ فوراً.
 - تشجيع الواقع التعليمي على الانفتاح على العالم المحيط والاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة في إطار من الشراكة الفعالة.
 - وضع آليات مقننة للمساءلة والمحاسبة والمتابعة لضمان فعالية الأداء وجودة الممارسات.
 - دعم التوجه العام نحو إشراك أولياء الأمور والمجتمع المدني في إدارة العملية التعليمية وتقديم الرؤى والمقترحات الداعمة للعملية التعليمية.
 - نشر ثقافة المشاركة داخل المؤسسات التعليمية ومواجهة التعليم قوى الرفض والسلبية بالحجج والبراهين والأدلة.
 - الإيمان بأن المشاركة غدت واقعاً لا مفر منه.
- هذا التوجه الجديد نحو المستقبل هو توجه ينطوي على بناء نظام تعليمي عصري يرقى بمصر عامة وبالمجتمع الديمقراطي خاصة في تجربة قد تكون نموذجاً يحتذى، وهذا التوجه المجتمعي المحلى يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك مرونة النظام التعليمي وقدرته على استيعاب المتغيرات المتلاحقة عالمياً وإقليمياً، هذا التوجه يمكن المدرسة من التواصل مع مؤسسات إعداد المعلمين والكوادر الإدارية بما يضمن لها التحليل المنظم ويساعدها على تكوين مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الأساسية التي تساعد على تحقيق رؤيتها المستقبلية في ضوء مواردها المتاحة وفي ضوء تواصلها مع كافة المؤسسات في المجتمع. (دافيز، اليسون، ٢٠٠٤، ٧٩)
- وذلك استناداً إلى أن الدولة الوطنية الحديثة تقوم على أساس المواطنة التي تكفل لكل المواطنين من دون تمييز المساواة في الحقوق والواجبات رغم التعددية الاجتماعية لهم تلك التعددية التي ينظر إليها على أنها مصدر ثراء طالما تم التعبير عنها في إطار الدولة الوطنية.
- هذا البعد الفلسفي الذي ننطلق من خلاله حقيقة مفادها أن المشاركة في جهود التعليم وإصلاحه وتطويره والنهوض به في إطار من الشراكة الهادفة بين كليات التربية وبين الأكاديمية المهنية للمعلمين حق أصيل لكل أبناء الأمة على اختلاف تنوعاتهم العرقية واللغوية والثقافية والدينية فمصر وطن واحد للجميع.

المبحث الثاني

البرامج الأكاديمية التي تقدمها كلية التربية بدمياط لخدمة التعليم بالمحافظة

إن الاهتمام بكليات التربية هو اهتمام متفرع من الاهتمام العام بمؤسسات التعليم العالي في مصر، إذ يعول على هذه المؤسسات في بناء الأطر الفكرية اللازمة لإنتاج المعرفة وتوظيفها، وكلما كانت الدولة فاعلة في طرح خيارات واستراتيجيات مناسبة لتطوير التعليم العالي كلما زادت فرصته تكوين مجتمع ذو توجه معرفي. (الربيعي، ٢٠٠٨، ١٣)

وكليات التربية قادرة على أن تحدث نقلة نوعية في المجتمع المصري بما تملكه من كوادروما تقدمه للمجتمع من خدمات تعليمية من المفترض أن تجد لها صدى في سوق العمل أو عبر الممارسات العملية التي تحقق الأهداف المرجوة منها.

إن كليات التربية التي تعتمد على لامركزية القرار والتي تتمتع باستقلالية في إدارتها قادرة على أن تتوافق مع المجتمع المحيط من خلال برامج ورؤى هادفة تحقق التلاحم المفقود بينها وبين مؤسسات المجتمع كافة.

وكليات التربية بمخرجاتها تتواءم ومتطلبات عصر المعرفة والتي تتضمن ثنائية التفكير النقدي والخلق، وثلاثية العقول الإنساني والآلي والجمعي ورباعية المعرفة علوم صورية وطبيعية وإنسانية وفنون. (على، ٢٠٠٩، ٥٨)

وتلك المتطلبات تحتاج نوعية جيدة من الطلاب القادرين على أن يحققوا ما يتمناه المجتمع بكل تنوعاته من التربية، تنوعات تستدعي التوافق والتلاحم بين كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلمين في مصر، ذلك التلاحم الذي يجب أن يظهر من خلال برامج وخطط عصرية تتبناها كليات التربية لإعداد المعلمين داخل مؤسساتها وفي نفس الوقت تحقق الغايات التي ينشدها مجتمع العمل منها، تلك الغايات التي لم تعد كليات التربية بمفردها قادرة على الوفاء بها دون مساندة من مؤسسات التعليم قبل الجامعي ودعم جاد من مؤسسات المجتمع المدني في إطار الشراكة المجتمعية الهادفة والتي يعتمد عليها البحث الحالي أساساً لتحقيق التفاعل المثمر بينهم جميعاً.

وفيما يلي إطلالة على البرامج الأكاديمية التي تقدمها كلية التربية بدمياط (FOEP, 2005)

أولاً: برامج التعليم الإعدادي والثانوي: (إعداد المعلمين للمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية)

ويتضمن إعداد معلمي (اللغة العربية - اللغة الإنجليزية - اللغة الفرنسية - علم النفس - التاريخ - الجغرافيا - الكيمياء والفيزياء البيولوجي - معلم التربية الخاصة - معلم تكنولوجيا التعليم). والعام القادم ٢٠١٥/٢٠١٦ تبدأ الدراسة بشعبي علم الاجتماع والفلسفة.

ثانياً: برامج التعليم الابتدائي:

وتتضمن إعداد معلم التعليم الابتدائي في مجالات خمسة وهي:
(اللغة العربية- اللغة الإنجليزية- الدراسات الاجتماعية- العلوم- الرياضيات).

ثالثاً: برامج الدراسات العليا.

أ- الدبلوم العام والمهني
- تمنح الكلية درجة الدبلوم العام في التربية لخريجي الجامعات المصرية والمعاهد العليا والخاصة لممارسة مهام التدريس ويشترط أن يكون هؤلاء من غير خريجي كليات التربية.
تمنح الكلية درجة الدبلوم المهنية في التربية في تخصصات:

قسم أصول التربية وتتضمن:

١- الإدارة المدرسية.

٢- ضمان الجودة والاعتماد.

٣- تعليم الكبار.

٤- التخطيط والسياسات التعليمية.

٥- تربية الطفل.

قسم علم النفس التربوي والصحة النفسية ويشمل تخصصات:

١- التربية الخاصة.

٢- الأخصائي النفسي المدرسي.

٣- التفوق العقلي والابتكار.

٤- القياس والتقويم النفسي والتربوي.

قسم المناهج وطرق التدريس ويشمل تخصصات:

١- طرق تدريس التخصص.

٢- مناهج وبرامج التعليم.

٣- التربية البيئية.

٤- مناهج وطرق تدريس العلوم باللغة الإنجليزية.

٥- مناهج وطرق تدريس الرياضيات باللغة الإنجليزية.

قسم تكنولوجيا التعليم ويشمل تخصصات:

١- تكنولوجيا التعليم.

٢- التعليم الإلكتروني.

ب- الدبلوم الخاص في التربية:

كما تقوم الكلية بمنح درجة الدبلوم الخاص في التربية في تخصصات (أصول التربية- علم النفس- المناهج وطرق التدريس- تكنولوجيا التعليم).

ج- برامج الماجستير:

تقوم الكلية بمنح درجة الماجستير في التربية في تخصصات (أصول التربية- علم النفس- المناهج- طرق التدريس- تكنولوجيا التعليم).

د- برامج الدكتوراه:

تقوم الكلية بمنح درجة دكتوراه الفلسفة في التربية في تخصصات (أصول التربية وعلم النفس- المناهج- طرق التدريس- تكنولوجيا التعليم).

والحق يقال إن كلية التربية بدمياط على مستوى الأداء الأكاديمي تبذل جهداً لا بأس به، ولكن في إطار الشراكة مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي بدمياط فإن هناك أوجه قصور عديدة رصدتها الباحثان وكانت هذه الأوجه في القصور هي المصدر الرئيسي لميلاد فكرة هذه البحث سعياً لبناء أواصر جديدة من التعاون المفتور بينهما وتجويداً للممارسات التعليمية داخل المجتمع الدميائي وبمشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتعليم وقضاياها.

المبحث الثالث

واقع العلاقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط

دون موارد ودون خجل تبدو العلاقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط علاقة فاترة قائمة على مجرد أعمال روتينية فقط كبعض الدورات التدريبية والإشراف الروتيني على مجموعات التدريب بالأكاديمية.

وهناك أسباب لهذه العلاقة الفاترة نوجزها فيما يلي:

- إلغاء تكليف طلاب كليات التربية وصرف نظر الدولة عن الاهتمام بخريجي كليات التربية وبالتالي تضييع سنوات عديدة من أعمارهم دون بحث أو مراجعة لتخصصاتهم مما يفقدهم القدرة على الأداء الجيد.

- العزلة والفجوة الرهيبة بين الإطار الفلسفي النظري الذي يقدمه كلية التربية وبين الواقع العملي الممارس بمؤسسات التعليم وعدم وجود قنوات اتصال فعالة بين أولئك وهؤلاء.

- النظرة الخاطئة لأساتذة كلية التربية بأنهم لا علاقة لهم بالواقع التعليمي الممارس وما هم إلا منظرون وكتاب فقط لم تطحنهم آلام الواقع التعليمي، وبالعكس نظرة أساتذة كليات التربية إلى المعلمين على أنهم فاقدوا القدرة على العطاء وفي حاجة ماسة إلى إعادة تأهيل وتدريب.

لا غضاضة في أن نقر بأن هذه الرؤية تبدو مجحفة وظالمة وليست عامة على الجميع، ولكنها واقع مؤلم يجب ألا نفر منه وألا نتجاهله. وعلينا أن نبني جسوراً من الثقة المتبادلة بين كلية التربية وبين مؤسسات التعليم بدمياط في إطار الشراكة الفعالة.

- إضافة إلى ما سبق غياب التخطيط المستقبلي فيما يخص إعداد المعلمين بالمحافظة والذي يجب أن يتم بناء على آلية مستقبلية منهجية تحدد الإدارة التعليمية بالمحافظة احتياجاتها من معلمي المستقبل وتكلف كلية التربية بإعدادهم في ضوء تلك الرؤية المستقبلية.

- فلسفة الحفظ والتلقين في مدارسنا أفقدت المعلمين والمدراء والوكلاء والنظار وكل من ينتمون إلى العملية التعليمية القدرة على الإبداع والابتكار، فسياق التعليم المصري سياق نظري بحت وبالتالي يغيب دور الكلية في حفز الهمم وشحن العزائم ودعم الجميع لمواصلة الدراسات العليا أو إعادة التأهيل بما يناسب متطلبات ومستجدات العصر.

- غياب التنسيق فيما يخص إعداد المناهج، فالمناهج المركزية تعد من قبل الدولة يدرسها الطلاب، وكلية التربية تتعامل مع الطلاب في واد آخر حيث تتناول مقررات أخرى ومحتويات أخرى لا علاقة بها بالواقع خصوصاً في مجال اللغة العربية الذي يعاني فجوة رهيبية بين ما يدرس في الكلية والواقع الممارس داخل مؤسسات التعليم.. ومن هنا نرى المدرس الجديد الذي يعين حديثاً معلماً خجولاً - إن جاز التعبير - غير قادر على المبادرة والمبادأة والإسهام الفعال لأنه لم يعد لتحمل المسؤولية كما ينبغي.

- أما على مستوى المعلمين الممارسين للمهنة فنراهم فقدوا الصلة بينهم وبين الكلية وانعدمت أواصر الارتباط بينهم وبين تلك الكلية بل أصبح مجرد ذكر الانتماء إليها لدى البعض مثاراً للخجل في حين يتفاخر آخرون بأنهم خريجو كليات متخصصة كدار العلوم أو الآداب أو الألسن أو غيرها من الكليات الأخرى وكأن التعليم والإعداد التربوي أصبح وهما لا قيمة له وكأننا نؤمن بمقولة "أن التعليم في بلاد المحروسة أصبح مهنة من لا مهنة له..".

ويضاف إلى ما سبق جملة من المعوقات التالية والتي أثرت بشكل سلبي على العلاقة بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط :

أولاً: معوقات إدارية:

وهي اللوائح التي تحكم وتنظم العمل داخل كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي وترسم لها السياسات العامة.

ثانياً: معوقات مهنية وفنية:

وفي هذا المجال يمكن تقسيم هذه المعوقات إلى:

- الأعباء التدريسية والإدارية الضاغطة على كل من المعلمين بالمدارس وأعضاء هيئات التدريس بكليات التربية.

- نقص الكوادر الفنية والقادرة على تحقيق التوازن بين كليات التربية وبين تطلعات المدارس للاستفادة من هذه الكليات.
- غياب القناعة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الشراكة الفاعلة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي من خلال الأكاديمية المهنية للمعلمين
- القناعة التامة بأن القطاع الخاص هو وحده القادر على أن تقوم بدور الشراكة الربحية مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي وأن كليات التربية بعيدة كل البعد عن أى صورة من صور المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم قبل الجامعي.

ثالثاً: معوقات تنظيمية وتتمثل فى:

- قلة وجود الآلية الفاعلة على مستوى عالٍ بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي.
 - قلة معرفة مؤسسات التعليم قبل الجامعي بالقدرات والامكانيات المتوفرة لدى كليات التربية.
 - بعد الإعداد الأكاديمي داخل كليات التربية عن الواقع مما يجعل ثقة المؤسسات فى قدرة كليات التربية على إعداد المعلمين إعداداً جيداً محل شك.
 - اعتماد بروتوكولات الشراكة بين الجانبين على معلومات وبيانات وإحصائيات واهية بعيدة كل البعد عن الحقيقة.
 - ضعف شبكات التواصل النعريفى بين الجانبين مما يجعل وجود قنوات اتصالات مباشرة أمراً معوقاً للتنمية.
 - معوقات مالية: وتتمثل فى:
 - ضعف الميزانيات المخصصة لدعم أواصر الشراكة بين كليات التربية والمجتمع الخارجى.
 - ارتفاع كلفة مشروعات الشراكة المرجوة مع كليات التربية مما يجعل امكانية تطبيقها على أرض الواقع أمراً صعباً.
 - ضعف القدرة المالية لكليهما مما يعجزهما عن الوفاء بالمستحقات المالية لأى مشروعات تعاونية
- تم الإتفاق عليها. (Rebecca, 2010, pp 113- 115)

واعتماداً على ما سبق:

فإن إعادة أواصر العلاقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط تعد أولوية حتمية وضرورة ملحة إذ أن الارتقاء بالتعليم لابد أن يكون من خلال استثمار الموارد المتاحة وتوظيف تلك الموارد توظيفاً جيداً، وكلية التربية هي بيت الخبرة وهي الملاذ الآمن لجموع المعلمين والمدراء والوكلاء والنظار وغيرهم كي تقدم لهم العون والخبرة وتصلهم بأحدث مستجدات العالم تربوياً كي نوازن بين حاضرننا وواقعنا وكيف يسير من حولنا.

هذه المواعمة تستدعي تحقيقاً لمبدأ الشراكة أن نسارع بتحقيق المتطلبات التالية:

١. إعداد بروتوكولات التعاون بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط في مجال خدمة التعليم بالمحافظة.
 ٢. دعم مشروع رابطة خريجي كليات التربية واتخاذ الإجراءات الفعالة لدعم انتماء المعلمين لكتبتهم الأم.
 ٣. تفعيل التعاون المستقبلي بين الكلية والأكاديمية فيما يخص إعداد المعلمين الجدد ومتطلبات إعدادهم.
 ٤. تفعيل منظومة التدريب من خلال بناء برامج واقتراح مشروعات فعالة لتدريب المعلمين والعاملين بالمدارس على تفعيل وتجويد معدلات الأداء الخاصة بهم في شراكة فاعلة بين الكلية والأكاديمية.
 ٥. مكافأة المعلمين الحاصلين على الدراسات العليا (دبلوم/ ماجستير/ دكتوراه) مكافأة مميزة حفزاً ودعمًا لهم وإنقاذاً لهم من الآلام النفسية المترتبة على عدم تقديرهم واللامبالاة التي يعاملون بها واستثمار قدراتهم من خلال تكليفهم بأدوار قيادية في الأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط .
 ٦. إعادة هيكلة الواقع التعليمي بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين اعتماداً على شقي الخبرة والممارسة والفلسفة والبحث العلمي بما يضمن الرقي بواقع التعليم بمحافظة دمياط.
- دعم العلاقة بين الكلية والأكاديمية وسائل الإعلام، ذلك لأن الإعلام معنى بتكثيف وإبراز إنجازات وخبرات وإبداعات الشراكة بين المدارس وبين المؤسسات البحثية الجامعية الداعمة لها في إطار الشراكة، بما تملكه هذه المؤسسات البحثية من طاقات وكفاءات بشرية داعمة للارتقاء بمؤسسات التعليم وتبادل المعرفة معها وإتاحة التنافسية للمجتمع". www.gesic.org, Edmond, 2013

المبحث الرابع

الآلية المقترحة لدعم الشراكة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين

للهوض بواقع التعليم بدمياط

بعد تحليل البحث للإطار النظري الذي تناول واقع العلاقة بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين بالمحافظة تم التوصل إلى صياغة آلية مقترحة للشراكة بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية بالمحافظة تتمثل ملامحها العامة فيما يلي:

الفلسفة التي تنطلق منها الآلية:

تنطلق الآلية من خلال فلسفة الشراكة المثمرة بين كلية التربية المنوط بها إعداد الكوادر المؤهلة والمدرّبة لممارسة المهنة وبين الأكاديمية التي تفعل الأداء العملي الواقعي في إطار من المنهجية العلمية السليمة والتعاون المثمر الهادف.

أهداف الآلية المقترحة:

١. إعادة الاعتبار لمهنة التدريس.
٢. إعادة تأهيل وتدريب المعلمين والمدراء والنظار والوكلاء لممارسة مهام المهنة.
٣. بناء جسور من التواصل الفعال بين كلية التربية والواقع التعليمي بالمحافظة.
٤. حفز المعلمين لتنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم.
٥. دعم المؤسسات لدخول سباق الجودة لضمان جودة المخرجات.
٦. استغلال الطاقات الواعدة واستثمارها الأمثل في مجال خدمة التعليم بمحافظة دمياط.
٧. علاج الفجوة الرهيبة بين تصورات الواقع الميداني العملي والواقع البحثي الفلسفي تحقيقاً للتواصل بينهما بما يخدم واقعنا التعليمي.

الصعوبات المتوقعة أن تقابلها الآلية المقترحة:

- ١- غياب النية الصادقة في الإصلاح الشامل للتعليم والاعتماد المستمر على آليات وممارسات روتينية بحتة.
 - ٢- غياب رغبة أعضاء المؤسسات التعليمية في تطوير أنفسهم والارتقاء بمهاراتهم في ظل ضعف اقتناعهم بجدوى التطوير والإصلاح وإعادة التأهيل.
 - ٣- تعارض المصالح بين الباحثين عن المادة من خلال برامج تدريبية وهمية (لمجرد الريح) وبين الداعين إلى آليات جديدة في التدريب تحترم عقلية المعلم وتقدر شرف المهنة وتنشد الرقي المهني المميز.
 - ٤- غياب التنسيق بين كلية التربية ومديرية التربية والتعليم والأكاديمية المهنية للمعلمين ، وهذا يستدعي أن تقوم مديرية التربية والتعليم بتكليف لجنة مؤهلة وقادرة على بناء آلية شراكة مميزة مع كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بعيداً عن روتين المناصب ومعيار السن واعتماداً على الخبرات الآنية والدراسات الواعدة في ميدان الجودة والبحث العلمي واستثمار طاقات المعلمين الحاصلين على درجتي الدكتوراه والماجستير وإعادة الاعتبار الأدبي لهم وتكليفهم في الأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط بمهام تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية التي حصوا عليها.
- وفيما يلي تفصيل لمجموعة من البرامج التدريبية المقترحة لتعزيز الشراكة بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط في إطار التعاون المشترك بينهم للارتقاء بمهنة التعليم بالمحافظة.

١. البرنامج الأول : برنامج تدريب مديري المدارس على أسس الإدارة الفعالة.
- العنوان: برنامج الإدارة الفعال لمديري المدارس.
- الفئة المستهدفة: مدراء المدارس (رياض الأطفال/ ابتدائي/ إعدادي/ ثانوي).
- مدة التدريب: ١٨ ساعة، بواقع ست ساعات يومياً.

- عدد الأيام: ثلاثة أيام يومياً موزعة على فترتين.
- الفترة الأولى: ٣ ساعات (الإطار النظري).
- الفترة الثانية: ٣ ساعات (الممارسات العملية وورش العمل).

أهداف البرنامج المقترح:

- تعرف الأسس العامة للإدارة الفعالة ومهارات المدير الفعال.
- التبصير بأهم أزمات التعليم وأسس التعامل معها.
- توضيح مفاهيم المساءلة والمحاسبة وآلياتهما.
- تعزيز الممارسة العملية في مجال الإدارة المدرسية الفعالة
- تبادل الرؤى والخبرات مع المدراء العاملين في الميدان.

المحتوى المقترح:

جدول (١)

يوضح محتوى البرنامج الأول (تدريب مديري المدارس على أسس الإدارة الفعالة)

اليوم	الفترة الأولى ٣ ساعات	الفترة الثانية ٣ ساعات
اليوم الأول	الأسس العامة للإدارة الفعالة ومهارات القيادة الفعال	تطبيقات عملية وممارسات "استعراض تجارب واقعية للمدراء"
اليوم الثاني	إدارة أزمات التعليم قبل الجامعي "الأسس، المرتكزات، الآليات"	ممارسات عملية من واقع الأزمات الفعلية وكيفية اتخاذ القرار الفعال يصمم المتدرب آلية مبتكرة لمواجهة الأزمة
اليوم الثالث	نظم المساءلة والمحاسبة في التعليم	ممارسات عملية "تحديد مجموعة من الممارسات الخاطئة وسبل تعديلها وفقاً للمساءلة المحاسبية"

٢. البرنامج الثاني: تدريب المعلمين على آليات الإدارة الصفية الفعالة:

- الفئة المستهدفة: (المعلمين).

- مدة التدريب: ١٨ ساعة.

- مدة الأيام: ثلاثة أيام.

- الفترة الأولى: ٣ ساعات.

الفترة الثانية: ٣ ساعات.

أهداف البرنامج المقترح:

- تحديد المفاهيم النظرية للإدارة الصفية الفاعلة.
- توضيح الفوارق بين الإدارة الصفية المدرسية.
- إبراز الممارسات الإدارية الصفية الفاعلة.

- تقديم الصورة المثالية للمعلم مدير الصف المتميز.
- دعم آليات الحوار والمناقشة داخل الصف المدرسي .
- تبصير المعلمين بأهم مشكلات الإدارة الصفية وآليات التعامل معها.

جدول (٢)

يوضح محتوى البرنامج الثاني (تدريب المعلمين على أسس الإدارة الصفية الفعالة)

اليوم	الفترة الأولى ٣ ساعات	الفترة الثانية ٣ ساعات
اليوم الأول	مفاهيم ومقومات ومهارات الإدارة الصفية الفعالة	تطبيقات عملية "مناقشة حرة مع الحضور"
اليوم الثاني	أزمات الصف المدرسي وكيفية مواجهتها	تطبيقات عملية "استعراض أهم المشكلات"
اليوم الثالث	مبادئ الحوار والمناقشة داخل الفصل	تطبيقات عملية "وتصمم مواقف عملية للحوار"

٣. البرنامج الثالث: تدريب الطلاب على التربية الديمقراطية وثقافة الحوار:

- الفئة المستهدفة: (طلاب المرحلة الثانوية العامة) (عينة مختارة).
- مدة التدريب: ١٨ ساعة.
- مدة الأيام: ثلاثة أيام.

أهداف البرنامج المقترح:

- تبصير الطلاب بمفاهيم الديمقراطية والحوار .
- مواجهة التطرف والتشدد الأعمى في المجتمع .
- تقديم الأطر الصحيحة للممارسات الديمقراطية الهادفة .
- دعم المواطنة واحترام الوطن والهوية القومية.

جدول (٣)

يوضح محتوى البرنامج الثالث (تدريب الطلاب على الممارسة الديمقراطية وتربية الحوار)

اليوم	الفترة الأولى ٣ ساعات	الفترة الثانية ٣ ساعات
اليوم الأول	مبادئ الممارسة الديمقراطية وتربية الحوار	تطبيقات عملية "ورشة عمل رئيسة"
اليوم الثاني	تجارب واقعية للحوار التعليمي الفعال	تطبيقات عملية "مائدة مستديرة وحوارات مفتوحة"
اليوم الثالث	ورشة تطبيقية	حوار مفتوح ودعوة للمناقشة الحرة

٤. البرنامج الرابع: محو الأمية وتعليم الكبار:

- الفئة المستهدفة: المعلمون الراغبون في التطوع لتعليم الكبار ومحو الأمية .. وطلاب الجامعات.
- مدة التدريب: ١٨ ساعة.
- مدة الأيام: ثلاثة أيام.

أهداف البرنامج المقترح:

- تعرف المفاهيم العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية (الأسس - الآليات)
- استعراض أهم مشاكل تعليم الكبار بدمياط.
- إبراز أهم الاتجاهات العالمية لتعليم الكبار للاستفادة منها محلياً.
- تدعيم مبادئ الديمقراطية وعدالة التعليم بمنح الكبار حقوقهم في التعليم ومحو الأمية.

جدول (٤)

يوضح محتوى البرنامج الرابع (محو الأمية وتعليم الكبار)

اليوم	الفترة الأولى ٣ ساعات	الفترة الثانية ٣ ساعات
اليوم الأول	مفاهيم ومبادئ تعليم الكبار	تطبيقات عملية "استعراض خبرات واقعية لتعليم الكبار"
اليوم الثاني	أليات مقترحة لتعليم الكبار ومحو الأمية	تطبيقات عملية "تصميم برامج مقترحة"
اليوم الثالث	التوجهات العالمية في محو الأمية وعلاقتها بمصر	حوار مفتوح ودعوة للمناقشة الحرة "وأسس الاستفادة من التوجه العالمي"

٥. البرنامج الخامس: الاستثمار التعليمي لموارد البيئة الدميائية وسبل تفعيلها:

- الفئة المستهدفة: طلاب المرحلة الثانوية الصناعية بدمياط.
- مدة التدريب: ١٨ ساعة.
- مدة الأيام: ثلاثة أيام.

أهداف البرنامج المقترح:

- دعم مبادئ الاستثمار الجيد للتعليم الفني بدمياط.
- توظيف طاقات الشباب الحرفي من خلال رؤية علمية ممنهجة.
- توفير فرص عمل مقننة وممنهجة تمكن الطلاب من الاعتماد على ذواتهم وربط التعليم في المجتمع الدميائي بسوق العمل.

جدول (٥)

يوضح محتوى البرنامج الخامس (الاستثمار التعليمي لموارد البيئة الدميائية)

اليوم	الفترة الأولى ٣ ساعات	الفترة الثانية ٣ ساعات
اليوم الأول	مبادئ الاستثمار التعليمي للموارد المتاحة وآلياته وضوابطه	تطبيقات عملية "تحليل موارد البيئة"
اليوم الثاني	تجارب عالمية لاستثمار الموارد المتاحة وكيفية الاستفادة منها في مصر	تطبيقات عملية "استعراض تجارب عالمية"
اليوم الثالث	الموارد المتاحة بدمياط وآليات الاستثمار والتنفيذ "رؤى مقترحة"	ورشة عمل "ابتكار آلية مقترحة"

* يستعان في البرنامج رقم (٥) بخبراء من التعليم الصناعي وأصحاب الأعمال والمتطوعين لخدمة المجتمع.

٦. البرنامج السادس: المدرسة المعيلة

تقوم فكرة هذا المشروع على دعم مبادئ التآلف الاجتماعي والمشاركة الهادفة في التكافل بين الطلاب الأغنياء ودعمهم لأقرانهم الفقراء، والمجتمع الدميائي مشهور بتسرب الطلاب من التعليم بحثاً عن فرصة للعمل تدر ربحاً سريعاً ويعجز كثير من أولياء الأمور عن توفير المتطلبات الأساسية لأولادهم وبالتالي يلتحقون بالمهن الحرفية بالمجتمع الدميائي وهذا حديث ذو شجون.

البرنامج: المدرسة المعيلة.

الزمن: ثلاثة أيام.

مدرة التدريب: ١٨ ساعة.

الفئة المستهدفة: الطلاب.

أهداف البرنامج المقترح:

- تعرف المفاهيم الأساسية للتطوع والتواصل الاجتماعي الفعال.
- دعم التوجه الخيري والتطوعي لدى الطلاب.
- تدعيم التوجهات الإنسانية الراسخة نحو فعل الخير دون مقابل .
- إرساء ثقافة التطوع كمبدأ أصل من مبادئ التكافل الاجتماعي في المجتمع المصري.

جدول (٦)

يوضح محتوى البرنامج السادس (المدرسة المعيلة)

اليوم	الفترة الأولى	الفترة الثانية
اليوم الأول	المبادئ الأساسية للتطوع والتواصل الاجتماعي الفعال	مناقشات حرة واستماع للطلاب
اليوم الثاني	نماذج وخبرات عملية للتطوع المدرسي الفعال	ورشة عمل خاصة
اليوم الثالث	التناول الاجتماعي لآليات التطوع في دمياط	تطبيقات عملية

ملاحظات: * يختار الطلاب المشاركون في المشروع من ذوي المستوى الاقتصادي المتميز.

* تصميم ورش والتطبيقات العملية في إطار دعم فلسفة التطوع.

٧. البرنامج السابع: الباحث الصغير

تقوم فكرة المشروع على دعم القدرات العلمية الخلاقة للطلاب المتميزين الباحثين عن التفوق العلمي والراغبين في مستقبل علمي حافل بالإنجاز وذلك من خلال تدريبهم المبكر على أساسيات التفكير العلمي السليم.

البرنامج: الباحث الصغير.

الزمن: ثلاثة أيام.

مدة التدريب: ١٨ ساعة.

الفئة المستهدفة: الطلاب.

أهداف البرنامج المقترح:

- تدريب الطلاب على المبادئ المبسطة للبحث العلمي الصحيح.
- دعم توجهات الطلاب المبدعين نحو البحث العلمي وآلياته.
- دعم لتوجهات الطلاب نحو مواكبة المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية المعاصرة.
- إرساء ثقافة البحث العلمي في مؤسسات التعليم المصري.

جدول (٧)

يوضح محتوى البرنامج السابع (الباحث الصغير)

اليوم	الفترة الأولى	الفترة الثانية
اليوم الأول	التوجهات الأساسية للبحث العلمي ومهارات البحث	مناقشات حرة
اليوم الثاني	آليات إعداد البحث العلمي	ورشة عمل
اليوم الثالث	تطبيقات عملية للبحث العلمي	تطبيقات عملية "يكلف الطالب بإعداد أبحاث وفق الآلية العلمية"

٨. البرنامج الثامن: المعلم المحاور

تقوم فكرة المشروع على إعداد المعلمين على ثقافة الحوار الفعال مع الآخر، وآليات الحوار الهادف، ومنطلقات الفكر التربوي لتوظيف آلية الحوار كأساس لإصلاح التعليم المصري.

البرنامج: المعلم المحاور.

الزمن: ثلاثة أيام.

مدة التدريب: ١٨ ساعة.

الفئة المستهدفة: المعلمون.

أهداف البرنامج المقترح:

- تبصير الطلاب بمفهوم ثقافة الحوار (المفهوم – الآليات – الغايات)
- تعزيز ثقافة الحوار كمنهج عملي ممارس وملموس .
- تدعيم أواصر الولاء والانتماء والحب الصادق للزملاء .
- تدعيم ثقافة السلام في المجتمع تحقيقاً لمبادئ الأمن المجتمعي العام.

جدول (٨)

يوضح محتوى البرنامج الثامن (المعلم المحاور)

اليوم	الفترة الأولى	الفترة الثانية
اليوم الأول	مبادئ الحوار المفهوم، الأسس والآليات	تطبيقات عملية
اليوم الثاني	آليات تفعيل الحوار داخل المنظومة التعليمية	تطبيقات عملية "إبداعات المتدربين"
اليوم الثالث	توجهات عالمية وعربية ومحلية لدعم الحوار التعليمي	تطبيقات عملية "تقد وتحليل النماذج"

* يفضل الطلاب المتفوقون أصحاب الميول العلمية المتفوقون أخلاقياً ودراسياً.

ملاحظات عامة:

- المشروعات المقترحة هي آليات قابلة للتنفيذ في إطار شراكة متفق عليها بين كلية التربية بدمياط والأكاديمية المهنية للمعلمين بالمحافظة .
- المشروعات المقترحة تهدف إلى إصلاح التعليم والنهوض بالقدرات الكامنة للطلاب والمعلمين وكافة المنتمين لحقل التعليم من خلال الشراكة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بالمحافظة .
- المشروعات المقترحة عرضت على سبيل الإيجاز والإشارة فقط وكل مشروع له تفاصيل ومحددات وزوايا يمكن الإشارة إليها لاحقاً.
- المشروعات المقترحة تدعم العلاقة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بالمحافظة في إطار من الشراكة الجادة والهادفة.
- المشروعات المقترحة هي إفراز لتوجهات الشراكة بين الكلية والأكاديمية التي اعتمدت عليها الدراسة لتحليل آليات الشراكة المرجوة.
- المشروعات المقترحة يجب أن تصاغ وتفعل من خلال إرادة مشتركة لدى كليهما وثقة متبادلة بينهما بما يحقق الصالح العام المرجو من الشراكة .
- المشروعات المقترحة خاضعة للتقييم المستمر والاعتماد على التغذية الراجعة في تكرارها وتفعيلها مستقبلاً.
- المشروعات المقترحة تراعى الظروف الخاصة لكليهما وبالتالي إطارها الزمني محدد ومحتواها العلمي مقنن ويتم إقرارها في إطار توافقي يتفق عليه الجميع.

- المشروعات المقترحة هادفة إلى شراكة واعية تجعل كلية التربية بيت خبرة داعم ورئيس للأكاديمية المهنية للمعلمين بالمحافظة

إجمالاً :

استعرض البحث مفهوم الشراكة وأسسها النظرية بين كلية التربية بدمياط وبين الأكاديمية المهنية للمعلمين بالمحافظة ودوافع دور كلية التربية في خدمة المجتمع الدمياطي وأهم المعوقات التي تحول دون نجاح كلية التربية في أداء رسالتها المأمولة.

كما استعرض البحث مجموعة من المشروعات المقترحة للنقاش والمداولة والتي يمكن تفعيلها في إطار الشراكة بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين بدمياط والتي من خلالها يمكن أن نبني جسوراً من الثقة المتبادلة بين كلية التربية ككيان علمي مستقل وبين الواقع الذي نمارس من خلاله مهام التعليم والتربية لأبنائنا وبناتنا في مدارسنا على تعدد وتنوع اتجاهاتها رغبة في إيجاد مناخ تعليمي متميز يدعم النقد والابتكار والتحليل والإبداع ويبحث عن الجودة بمعناها الرائع ويبحث عن الجودة المنتج وجودة الأداء وجودة المؤسسات التعليمية، إنها رغبة أكيد في البحث عن الأفضل لمستقبل التعليم في مصر ولن ننجح في ذلك دون إشراك كليات التربية في صياغة مستقبلنا التعليمي ولن ننجح في ذلك دون الاعتماد على الكلية كمؤسسة تربوية قادرة على صناعة المستقبل بمجتمعنا الدمياطي وهذا أمر في الإمكان بإذن الله.

وهذا الأمر يستدعي وجود تعاون صادق ومثمر وفعال بين الأكاديمية المهني للمعلمين بدمياط وكوادرها وبين كلية التربية وكوادرها فيما يتعلق بالتطبيق العملي والفوري للممارسات المقترحة في ضوء الممكن والمتاح دعماً لمبادئ الاستثمار التعليمي الفعال بعيداً عن التسويق والتأجيل والاصطدام باللوائح الروتينية المملة والتي من شأنها أن تحكم على رؤى التطوير بالإعدام وهي لازالت في مهدها، يجب أن نكون واعين وعلى قدر المسؤولية حتى نحقق الغايات والأمنيات المنشودة.

هذا التعاون الثمر الخلاق لم يغفل الممارسات التطوعية لرجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني الفاعل القادر على المساندة والدعم من أجل صياغة مستقبل أفضل للتعليم في دمياط، وبذلك نضمن تناغماً ثلاثياً رائعاً بين كلية التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني بدمياط وصولاً إلى نموذج تعليمي راق يستحق أن يكون تجربة رائدة يحتذى بها.

المراجع

١. إبراهيم البيومي غانم: مفهوم العمل الخيري ومقاصده، التفاهم، ع ٤٢ وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، خريف ٢٠١٣.
٢. أحمد أبو الوفا : مسألة الخير العام في مبادئ وعمل مؤسسات المجتمع المدني، التفاهم، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، السنة العاشرة، ع ٣٥، شتاء ٢٠١٢.
٣. أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٤. أماني قنديل: دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٥. أمين النبوي: التعاون التربوي الدولي في القرن الحادي والعشرين رؤية مستقبلية ، مجلة التربية، مج ٤، ع ١، دار الفكر العربي، القاهرة، مارس ٢٠٠١.
٦. إيمان محمد صبري : دور المشاركة المجتمعية في ضمان جودة التعليم وإعداد خريجي الجامعة لسوق العمل وتجربة جامعة الفيوم " نموذجاً " ، ورقة عمل مقدمة في : المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم، اتحاد الجامعات العربية، وجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن ١٠ : ١٢ مايو ٢٠١١.
٧. برانت دافيز، لندا إيسون: الإدارة المدرسية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: السيد عبد العزيز البهواشي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٨. بلقيس غالب الشرعي: دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي "دراسة تحليلية" مؤتمر الإصلاح المدرسي تحديات وطموح، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ١٧:١٩ أبريل ٢٠٠٧.
٩. بن شيونج شينج: "إدارة المعلمين والإصلاحات التعليمية: تحولات النماذج"، مستقبلات، مج ٣٩، ع ١، مكتب التربية الدولي، جينيف، مارس ٢٠٠٩.
١٠. خالد بن محمد حمدان العصيمي: "واقع الشراكة المجتمعية وممارسة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، المجلة التربوية، ج ٦٩، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠٢٠.
١١. دون ديفيز: التعليم والعالم العربي . تحديات الألفية الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠٠٠.
١٢. دونا أوتشيدا وآخرون: إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٣. ديوبلد فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥.
١٤. سعيد إسماعيل على، زينب حسن حسن: في اجتماعيات التربية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.
١٥. سعيد محمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة-التغيرات والتجديدات وآفاق المستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
١٦. سلامة عبد العظيم حسين: المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي، دار المعرفة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
١٧. سمر إبراهيم محمود جليسة: "الشراكة المجتمعية بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ - دراسة تقييمية"، دراسات في التعليم الجامعي، ع ٥١، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، أبريل ٢٠٢١.
١٨. سمير أمين: طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع ٤٣٠، ٢٠١٤.
١٩. سيد أحمد عثمان: المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، دراسة نفسية تربوية، القاهرة، الأخبار المصرية، ١٩٧٩م.
٢٠. صلاح الدين الجورشي: المجتمع الخيري وفعالية منظومة القيم في التجربة التاريخية للأمة، التفاهم، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، السنة العاشرة، العدد ٣٥، شتاء ٢٠١٢.
٢١. طاهر عبد الحكيم: الشخصية الوطنية المصرية قراءة جديدة لتاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.
٢٢. طه محمد عبد المطلب: "تطوير القرى الفقيرة"، أحوال مصرية، ع ٤٧ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، القاهرة، صيف ٢٠١٠.
٢٣. عادل أحمد الكسادي، أحمد عبد الحليم سليم: "العمل التطوعي والرعاية الاجتماعية في اليمن"، شئون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ع ١١٥، خريف ٢٠١٢.
٢٤. عبد الحكيم عبد الجبار: دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي، ٢٠٠٨. متاح عبر: <http://www.yemennic.info/contents/studies/detail.php>
٢٥. عبد الهادي الجوهري: تنمية المشاركة الشعبية، ورقة عمل مقدمة إلى: مؤتمر الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية، القاهرة، يوليو، ١٩٩٧.

٢٦. عز الدين عناية: الإيمان وعمل البر والإحسان في اليهودية والمسيحية والإسلام التفاهم، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، السنة العاشرة، العدد ٣٥، شتاء ٢٠١٢.
٢٧. عطية عبد المجيد: المشاركة المجتمعية في المدارس ٢٠١٠، متوفر على: Kenonaonline.com/users/osmanschool/posts/26454 2/3/2014
٢٨. على صالح جوهر: التخطيط التربوي والتنمية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٨.
٢٩. _____: المشاركة المجتمعية وإصلاح التعليم في مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٢.
٣٠. على عيسى الوباري: وسائل استقطاب المتطوعين في الأعمال الاجتماعية التطوعية، بحث مقدم للقاء السنوي للجهات الخيرية الرابع بالمنطقة الشرقية، الدمام، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.
٣١. علي السيد الشخبي: المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر، ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤م.
٣٢. عوض الحربى: خريطة لبناء استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ع ٦٨٨٧، ٢٠١١، متوفر على: <http://www.aleqt.com/article/8119/2012>
٣٣. كمال عجمي حامد عبد النبي: "تصور تربوي إسلامي مقترح لتطوير الشراكة المجتمعية بكلية التربية جامعة الأزهر"، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع ١٣٦، رابطة التربويين العرب، القاهرة، أغسطس ٢٠٢١.
٣٤. محمد فتحي عبد الفتاح حسين: "تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة الأزهر في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية"، المؤتمر الدولي السادس، بعنوان: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم - دراسات وتجارب، مج ٢، كلية التربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، أغسطس ٢٠٢٠.
٣٥. ماهر أبو المعاطي على: مقدمة في الرعاية الاجتماعية - أسس نظرية ونماذج عربية، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤.
٣٦. محسن زهران: "الآفاق الواعدة للتنمية الشاملة"، مجلة أحوال مصرية، ع ٢٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، خريف ٢٠٠٤.
٣٧. محمد الأصمعي محروس سليم: الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٨. محمد حسنين العجمي: المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٧.

٣٩. محمد سيد فهمي: الرعاية الاجتماعية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
٤٠. محمد صديق محمد حسن: الشراكة الأبوية في التعليم، مجلة التربية، ع ١٣٩، السنة ٣٣، ٢٠٠٤.
٤١. محمد عثمان الخشت: فلسفة المواطنة وأسس بناء الدولة الحديثة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.
٤٢. محمد محمد الدريج: الشراكة التربوية وتطبيقاتها في التعليم ، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية، ٢٠٠٥.
٤٣. محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
٤٤. مصطفى عبد السميع: قضايا تربوية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
٤٥. معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ١٩٩٥.
٤٦. _____: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة ، ٢٠١٠.
٤٧. منى مؤتمن عماد الدين: من التحديات التربوية العالمية المدارس ذات الخدمات المتكاملة ، مجلة التربية، ع ١٣٣، ١٣٤، السنة التاسعة والعشرون، يونيو - سبتمبر ، ٢٠٠٠.
٤٨. منال عبد العاطي صالح: دور المشاركة المجتمعية فى تنمية وتطوير المجتمع المحلى حالة دراسية للجان والأحياء السكنية فى مدينة نابلس، رسالة ماجستير- غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨.
٤٩. نبيل على: العقل العربي ومجتمع المعرفة مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، ج ١، عالم المعرفة، ع ٣٦٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر، ٢٠٠٩.
٥٠. نسرين اللضام: كيف تنهض الأمم، تجارب تنمية ودروس مستفادة، كتاب الجمهورية، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، ٢٠١٤.
٥١. وزارة التربية والتعليم: وثيقة المعايير القومية للتعليم في مصر، القاهرة، المجلد الأول، ٢٠٠٣.
٥٢. وزارة التعليم العالي: مشروع تطوير التعليم العالي ، مشروع تطوير كليات التربية، (FOEP) المقررات التربوية التوصيف والمحتوى، إعدادي وثانوي وتعليم أساسي (حلقة أولى) ورياض الأطفال، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٥.
٥٣. _____: مشروع تطوير التعليم العالي، مشروع تطوير كليات التربية، (FOEP) النظام الداخلي (وفقاً لنظام الفصلين الدراسيين) ، القاهرة، ابريل ٢٠٠٥.

٥٤. وزارة التنمية الاجتماعية: برنامج الشراكة المجتمعية، مملكة البحرين. متوفر على: www.social.gov.bh, 11/3/2014.

٥٥. ياسر قنصوه: إشكالية التسييس والتدين رؤية نقدية في الفكر العربي المعاصر التفاهم، ع ٤٤، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، ربيع ٢٠١٤.

٥٦. يحي عبد الحميد إبراهيم: التحديات الإدارية وإعداد قيادات المستقبل، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠١.

57. Belzberg, leza: Public Education Needs Civic Involvement in learning- A case Study of civic Involvement in New York City 1995-2005, An unpublished Phd Disseration, New York University , New York City, 2006.

58. Black, R: Toward School- community PARTNERSHIP. Policy and Research MANAGE. Education Foundation Research Seminars , (2001, 22) Camilo, Odile:

59. Civil Society's Involvement in the Prision of Educational Services in the Dominican Republic" An unpublished Edd thesis Teachers college, Columbia University , U.S.A, 2006.

60. Rebcca, Allen getal: The Effect of changes in published secondary school Admissions on pupil composition: Research Report Institute of Education, University of London , England, 2010.

61. Gaible, Emond: Education change, Leadership and The Knowledge Society, Available at: <http://www.gesic.org>.